

# من الغزو الأمريكي للعراق إلى الغزو الروسي لأوكرانيا: أحلام النظام العالمي الجديد

تامر خاشقجي

إنشائها فيها. وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة التي جرت في علاقات القوة في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن القواعد والمبادئ التي تم وضعها في ذلك الوقت لا تزال موجودة إلى حد كبير. يتسبب هذا الوضع في اختلافات

حددت الخطوط العامة لسلوك الدولة في هذا النظام، والتي تم تحديدها بشكل عام في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وكما هو الحال في جميع الأنظمة القانونية الأخرى، فإن هذه القواعد والمبادئ تعكس أيضاً علاقات القوة في الفترة التي تم

الذرائع التي استخدمتها الولايات المتحدة خلال غزو العراق في 2003، تستخدمها في الغالب الآن روسيا أثناء غزو أوكرانيا. وعند تقييم الأوضاع في هذا السياق، يتضح لنا أن روسيا تحاول القيام بغزو أوكرانيا في إطار قانوني دولي مماثل للغزو الذي قامت به الولايات المتحدة للعراق.

شكّلت الدول التي كسبت الحرب العالمية الثانية نظاماً عالمياً جديداً بعد انتهاء تلك الحرب، واعتمد هذا النظام على عدد من الركائز، كانت أهمها القواعد والمبادئ الدولية التي

الشرعية على العملية هي قاعدة الدفاع عن النفس الواردة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وكما هو معروف ضمن هذه المادة، يحق للدول الدفاع عن نفسها في حال وقوع هجوم مسلح. وفسرت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، محاولة اغتيال الرئيس جورج اتش دبليو بوش عام 1993 وإطلاق القوات العراقية النار على الطائرات الأمريكية في العمليات الجوية التي تم تنفيذها بموافقة مجلس الأمن الدولي طوال التسعينيات، على أن الولايات المتحدة تعرضت إلى هجوم مسلح. لكن رغم أن الحالات المذكورة ربما يمكن وصفها على أنها هجمات مسلحة، إلا

وفي هذا السياق، سيتم أولاً تقديم الذرائع التي استخدمتها الولايات المتحدة أثناء غزوها للعراق، ثم سيتم إجراء تقييم مقارن مع مزاعم روسيا في التدخل في أوكرانيا.

## الأسباب المعلنة للغزو الأمريكي للعراق

قبل الغزو، حاولت الإدارة الأمريكية شرح قانونية وشرعية عملية العراق المزمع تنفيذها من خلال العديد من الوثائق التي نشرتها والمزاعم المختلفة التي أعلنتها قبل العملية، ضمن النظام القانوني الحالي. وفي هذا السياق، فإن النقطة الأساسية التي استندت عليها لإضافة الصبغة

كبيرة بين النظام القانوني والنظام السياسي المبني على علاقات القوة، لذلك دفع هذا الوضع الفاعل (أو الفاعلين) الذين يملكون موقفاً أقوى من ذي قبل، إلى السعي لإحداث تغييرات في النظام القانوني لصالحهم. ومن الأمثلة الراهنة على هذه الجهود غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003. نستند في هذا المقال إلى فرضية أن الغزو الروسي لأوكرانيا يمكن تقييمه أيضاً من بين هذه المحاولات. وسناقش المقال أوجه الشبه بين ادعاءات القانونية والشرعية التي قدمتها روسيا لتبرير تدخلها والذرائع التي قدمتها الولايات المتحدة خلال غزوها للعراق.





وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أسباب التدخل الروسي في أوكرانيا في خطابين ألقاهما للرأي العام في 21 و24 فبراير/ شباط الماضي. ووفق ذلك، أشار بوتين أن التدخل في أوكرانيا تم في نطاق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك كما فعلت الولايات المتحدة أثناء عملية العراق. لكن كما هو معروف أن أوكرانيا لم تنفذ هجوماً مسلحاً يستهدف روسيا بشكل مباشر. وكما يمكن فهمه من خطابه، يستند بوتين في غزوه لأوكرانيا على أساس قانوني يتعلق بالتهديد بشن هجوم مسلح. وبناء على ذلك، فإن انضمام أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ونشر أسلحة الناتو في أوكرانيا سيشكل تهديداً يمكن أن يستهدف الأراضي الروسية بشكل مباشر. وبحسب بوتين، فإن صواريخ الناتو القادرة على ضرب موسكو هي بمثابة "سكين على رقبة" روسيا. وبالإضافة إلى هذا التهديد الوشيك، ووفقاً لبوتين، فإن النظام الأوكراني في نطاق الاستراتيجية العسكرية الأخيرة التي اعتمدها، يستعد لتحدي روسيا بدعم من الفاعلين الدوليين. وفسّر بوتين هذه المزاعم على أنها تهديد بشن هجوم مسلح. وفي هذا السياق، يبدو أن النظام الروسي وسّع حدود حق الدفاع عن النفس وفسّره على أنه ينطبق على مواقف أخرى غير الهجوم المسلح، وذلك كما فعلت الإدارة الأمريكية عام 2003.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الروسي شأنه شأن الإدارة الأمريكية، قام بطرح ذرائع مختلفة لتعزيز الأفضية القانونية للعملية. وفي هذا السياق، تم تخصيص جزء كبير من



المقابل أي إجراء، ويجب النظر إلى ذلك على أنه ضمن حدود الدفاع عن النفس. هذه الادعاءات القانونية المتعلقة بتوسيع مفهوم البند الحالي حول الدفاع عن النفس في ميثاق الأمم المتحدة تم طرحها أيضاً للحصول على الدعم في سياق الشرعية مع مزاعم بأن نظام صدام يشكل تهديداً لجميع شعوب المنطقة، ويشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية للمنطقة، ويجب أن يحكم وفق الاختيارات الديمقراطية للشعب العراقي.

## "الأسباب" المتشابهة لغزو أوكرانيا والعراق

هذه الذرائع التي استخدمتها الولايات المتحدة خلال غزو العراق في 2003، تستخدمها في الغالب الآن روسيا أثناء غزو أوكرانيا. وعند تقييم الأوضاع في هذا السياق، يتضح لنا أن روسيا تحاول القيام بغزو أوكرانيا في إطار قانوني دولي مماثل للغزو الذي قامت به الولايات المتحدة للعراق.

أن الارتباط الزمني لهذه الحالات بالعمليات التي نفذتها الولايات المتحدة في عام 2003 ضعيف. كما أنه لا يوجد أي دليل على مزاعم تورط نظام صدام حسين في هجمات 11 سبتمبر/ أيلول التي طرحتها الولايات المتحدة كسبب آخر لعملياتها في العراق.

طرح إدارة بوش وصفاً واسعاً للدفاع عن النفس إضافة إلى حالات الهجمات المسلحة المباشرة، استناداً إلى فرضية أن للدول حقاً طبيعياً في الدفاع عن نفسها. وفي هذا السياق، على الرغم من عدم اعتباره هجوماً مسلحاً مباشراً، إلا أن علاقات العراق الوثيقة مع القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى والدعم العسكري لهذه الجماعات ومزاعم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، تم اعتبارها تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها. وعلى إثر ذلك ادعت الولايات المتحدة أنه يجب القضاء على هذا التهديد في نطاق قاعدة الضربة الوقائية قبل أن يتخذ الطرف

خطاب بوتين لاسيما الذي ألقاه في 21 فبراير/ شباط من أجل رسم صورة بأن الشعب الأوكراني والأرض الأوكرانية كانوا تاريخياً جزءاً من روسيا. ومن خلال هذا الادعاء، زعم ضمناً أن الهدف الرئيسي للعملية هو حماية حقوق السكان الذين يحافظون على روابطهم التاريخية مع روسيا. حتى أن النظام الروسي يزعم أن الموالين لروسيا الذين يعيشون في أوكرانيا، يتعرضون منذ أحداث 2014 لاضطهاد من النظام الأوكراني. وإضافة إلى ذلك، أشار بوتين إلى حق تقرير المصير لمجتمعات هذه المنطقة، ويدافع عن أنه قام بهذه العملية من أجل ضمان حق تقرير المصير لهذه الشعوب.

عند تقييمنا للموضوع في هذا السياق، من الممكن القول إن خطاب نشر الديمقراطية الذي استخدمته الولايات المتحدة أثناء غزوها للعراق، يقابله استخدام روسيا لخطاب مبدأ حق تقرير المصير في غزوها لأوكرانيا. مع أن مبدأ حق تقرير المصير الذي ينص عليه القانون الدولي، على عكس خطاب الديمقراطية، هو حق ممنوح في الغالب للشعوب الواقعة تحت الاستعمار. وإضافة لذلك، فإن مبدأ حق تقرير المصير ضد دولة مثل أوكرانيا التي يعترف المجتمع الدولي بسيادتها ووحدة أراضيها، لا يمكن أن يكون ممكناً إلا في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم مثل الإبادة الجماعية ضد المجتمعات المذكورة. كما أن المزاعم التي تبرز في خطابات بوتين حول وجود قوميين متطرفين ونازيين جدد داخل النظام الأوكراني، تتناسب أيضاً مع هذا الإطار، حيث يدعي بوتين أن هذه

الجماعات تسعى لارتكاب إبادة جماعية ضد الروس في أوكرانيا الذين يريدون استخدام حقهم في تقرير المصير. هناك ذريعة أخرى تتعلق مباشرة بمبدأ حق تقرير المصير وهي أن روسيا تقوم بغزو أوكرانيا بناء على دعوة. ووفق ذلك، فإن روسيا التي تعترف بالجمهوريتين اللتين تم إعلانهما في إقليم الدونباس (دونيتسك ولوهانسك)، تنفذ عملياتها بناء على دعوة من هذه الجمهوريات المزعومة. وعلى الرغم من أن القيام بعمليات بناء على وجود دعوة هي طريقة لها مقابل في القانون الدولي، إلا أنه لا يبدو أن من الممكن طرح هذه المسألة وقبولها في هذا المثال، نظراً لشرط أن يكون الداعي دولة شرعية.

هناك ذريعة أخرى من ضمن الذرائع التي طرحتها روسيا لتبرير تدخلها في أوكرانيا وهي إمكانية تطوير أوكرانيا للأسلحة النووية. ووفقاً لذلك، تسيطر أوكرانيا بالفعل على التكنولوجيا النووية للاتحاد السوفيتي ولديها القدرة على تطوير سلاحها النووي في أي لحظة. لذلك، ووفقاً لبوتين، تشكل أوكرانيا التي تمتلك القوة النووية تهديداً كبيراً ليس فقط لروسيا ولكن أيضاً لاستقرار المنطقة بأكملها، لاسيما أوروبا. وتشابه ذريعة القوة النووية مع ذريعة الولايات المتحدة عندما قالت إن العراق لديه أسلحة دمار شامل وأن هذه الأسلحة ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وعلى نفس الشاكلة في كل من حالتي العراق وأوكرانيا، ليس هناك أي دليل ملموس فيما يتعلق بوجود الأسلحة المذكورة وإمكانية إنتاجها.

عندما يتم تناول كل هذه الذرائع مع بعضها البعض، نجد أن روسيا تحاول "تبرير" تدخلها في أوكرانيا بطريقة مشابهة للعملية الأمريكية في العراق عام 2003. لكن الذرائع المطروحة ليس لها مقابل في إطار القانون الدولي الحالي، شأنها شأن النقاشات التي جرت في مثال العراق لسنوات عديدة. وفي كلتا الحالتين، يمكن القول إن الجهات الفاعلة ذات الصلة تهدف إلى تغيير النظام وفقاً لأجنداتها السياسية الخاصة من خلال إعادة تفسير الإطار القانوني الحالي. والدليل على ذلك، أن بوتين قال في بداية خطابه في 24 فبراير/ شباط إن النظام والقانون الدوليين يجب أن يواكبا التغييرات في السياسة الدولية، لكنه أشار إلى أن هذا التغيير يجب أن يتم "بمهنية وصبر واحترام". وبالمثل، كان يُنظر إلى عملية العراق على أنها إحدى أهم نقاط التحول في بناء الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد، لكن عدم تمكن الولايات المتحدة من إنشاء هيكل سياسي مستقر في العراق نتيجة للحرب كشف حقيقة أن الولايات المتحدة لم يكن لديها القدرة على تغيير النظام في الاتجاه الذي تريده. وبالنظر إلى ما يحدث اليوم فإن فشل روسيا في تحقيق النصر السريع الذي توقعته ضد القوات الأوكرانية، يشير إلى أن العمليتين المذكورتين ستكونان متشابهتين، ليس فقط من حيث القانونية والشرعية، ولكن من حيث النتائج أيضاً. ■

تامر خاشقجي: أكاديمي وباحث تركي، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة اسكيشهير عثمان غازي.